



4. استخدام البطاقة:

- يقوم البنك بعد إصدار البطاقة بتسليمها إلى حامل البطاقة، ويمكن لحامل البطاقة استلامها من أحد فروع البنك أو أن يطلب إرسالها على العنوان الوطني الموضح في الطلب المقدم منه. ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن التأكد من صحة بيانات عنوانه المبينة في طلب إصدار البطاقة، ويتحمل وحده مسؤولية عدم صحة تلك البيانات.
- يجب على حامل البطاقة عدم السماح لأي شخص آخر باستخدامها، كما يتعين عليه المحافظة على البطاقة وعدم إفشاء الرقم السري، ويتحمل وحده أي مسؤولية مترتبة على إفشائه.
- على حامل البطاقة أن يقوم بتنشيط البطاقة بعد استلامها، ويتم ذلك بواسطة وسائل الاتصال الموثوقة المعتمدة من قبل البنك والتي يحددها البنك من وقت لآخر. يحق للبنك ووفقاً لتقديره فقط الشروع في الاتصال بحامل البطاقة على الأرقام المسجلة لدى البنك والمقدمة من حامل البطاقة بغرض تمكين حامل البطاقة من تنشيط بطاقته ويعتبر الاتصال الذي يجريه حامل البطاقة للبنك أو اتصال البنك بحامل البطاقة بغرض تنشيط البطاقة دليلاً على الاستلام ويشكل دليلاً ملزماً وقاطعاً على استلام حامل البطاقة للبطاقة وحيازته لها وقبولاً منه بهذه الشروط والأحكام والشروط والأحكام الخاصة بالمنتج على الموقع الإلكتروني للبنك.
- يقتصر استخدام البطاقة على حاملها ويخضع هذا الاستخدام لهذه الشروط والأحكام وأي شروط ومستندات أخرى مرتبطة بهذه الشروط.
- 4.5 يوافق حامل البطاقة على احتساب كافة العمليات بالريال السعودي ويتم تحويل مبلغ أية عملية يتم إنشاؤها بعملة غير الريال السعودي إلى الريال السعودي بسعر الصرف الذي يحدده البنك في تاريخ خصم مبلغ العملية ذات الصلة من حساب البطاقة، و تخضع مثل هذه العملية (بالإضافة إلى العمليات التي يتم إجراؤها بالريال السعودي من خارج المملكة) إلى فرض رسوم تحويل العملة، كما هو موضح في جدول الرسوم وكذلك في الإفصاح المبدئي.
- 4.6 يتعهد حامل البطاقة ألا يستخدم البطاقة لأي أغراض غير قانونية بما في ذلك شراء سلع أو خدمات ممنوعة بموجب قوانين المملكة العربية السعودية. وفي حال مخالفة حامل البطاقة لأي من ذلك فيحق للبنك إلغاء البطاقة وأية بطاقات إضافية أخرى ويلتزم حامل البطاقة بسداد المبالغ المستحقة مباشرة.
- 4.7 يتحمل حامل البطاقة جميع الالتزامات الناشئة عن عمليات الشراء التي يجريها عبر الإنترنت، وفي حال طلب الموقع رمز الحماية لسحب مبلغ العملية من البطاقة، فيستلم إرسال كلمة مرور لمرة واحدة إلى رقم الجوال المسجل في حساب البطاقة.
- 4.8 لن يكون البنك تحت أي ظرف من الظروف مسؤولاً عن رفض التاجر للبطاقة للضمان والخدمات التي يقدمها التاجر أو مقدم الخدمات. إن أي شكوى أو مطالبة ضد تاجر أو مزود للخدمات لن يعفي حامل البطاقة من أي من مسؤولياته تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية.
- 4.9 يتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن جميع العمليات التي تتم باستعمال بطاقته/بطاقتها الأساسية أو البطاقات الإضافية للحصول على خدمات أو بضائع باستخدام بطاقته الائتمانية من بنك الإمارات دبي الوطني - السعودية. كما يقر حامل البطاقة أن تكون سجلات البنك الخاصة بتلك العمليات نهائية وملزمة له. ويقوم حامل البطاقة بتسوية جميع منازعاته مع التاجر بدون مسؤولية على البنك.

- يحق لحامل البطاقة تقديم اعتراض للبنك باستخدام وسيلة اتصال موثقة مدعومة بالأوراق المثبتة واللازمة حسب قوانين فيزا العالمية للمطالبات، مبدئياً اعتراضه على قيد مدين مسجل في كشف حساب بطاقته خلال 30 يوماً تقويمياً من تاريخ الكشف الذي ظهر فيه القيد للمرة الأولى. قد تشمل هذه المطالبات:
- أ) مبالغ عمليات غير مفوضة من قبل حامل البطاقة.
 - ب) مبالغ عمليات لسبل أو خدمات لم يتم إيصالها لحامل البطاقة.
 - ج) مبالغ عمليات لسبل أو خدمات غير مطابقة للمواصفات المطلوبة أو غير مطابقة للكمية المطلوبة.
- سيقوم البنك عند تلقيه اعتراض على مبلغ مخصوم على حساب البطاقة بالمباشرة في إجراءات استرداد المبلغ خلال أسبوع كحد أقصى من تاريخ استلامها الاعتراض.

5. الحد الائتماني للبطاقة:

- 5.1 يعين البنك حد الائتمان بناءً على معايير الائتمان المتبعة لديه ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي في هذا الشأن، وعلى حامل البطاقة التقيد بذلك الحد بدقة تامة، وبإمكان حامل البطاقة التقدم بطلب مراجعة الحد الائتماني له في أي وقت من الأوقات.
- 5.2 يحق للبنك في أي وقت تغيير حد الائتمان بالتخفيض وذلك دون الرجوع لحامل البطاقة، ويتم إشعار حامل البطاقة بذلك، وفيما يتعلق بزيادة حد الائتمان: فلن يقوم البنك بزيادة حد الائتماني إلا بعد تلقيه طلباً موثقاً من حامل البطاقة الرئيسي ووفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي في شأن ذلك، وسيتم توثيق الموافقة المسبقة من حامل البطاقة الرئيسي في ملفه الائتماني.
- 5.3 يحتفظ البنك بحق الموافقة على العمليات التي يجريها حامل البطاقة ببطاقته الائتمانية والتي ينتج عنها تجاوز للحد الائتماني لحامل البطاقة، وتعتبر موافقة البنك على العمليات التي تتجاوز الحد الائتماني على أنها موافقة مؤقتة ولا تمس حقوق البنك الناشئة بموجب هذا الاتفاق، ولا يجوز تفسير موافقة البنك المؤقتة هذه بأي شكل من الأشكال على أنها منح لحد ائتماني جديد أو زيادة دائمة للحد الائتماني لحامل البطاقة، وفي هذه الحالة، يلتزم حامل البطاقة بسداد المبلغ المتجاوز للحد الائتماني، بالإضافة إلى المبلغ الأدنى المستحق والمفيد على حساب بطاقته الائتمانية في تاريخ استحقاق الدفع الشهري.

6. البطاقات الإضافية، والبطاقات البديلة:

- 6.1 يجوز للبنك إصدار بطاقة إضافية تحت حساب حامل البطاقة الرئيسي لفرد معين (حامل البطاقة الإضافية) ويتم ذلك بموجب طلب يقدمه حامل البطاقة الرئيسي. وفي حال رفض البنك إصدار البطاقة الإضافية فسيتم إشعار العميل بأسباب الرفض وألية الاعتراض على الرفض من خلال وسيلة اتصال موثقة في غضون ثلاثة أيام من تاريخ اتخاذ قرار الرفض.
- 6.2 سيكون حامل البطاقة الرئيسي مسؤولاً في كافة الأحوال عن الرسوم المالية ورسوم الخدمات والمصاريف والتكاليف التي تحدث من قبل حامل البطاقة الإضافية من خلال استخدامه للبطاقة، كما يكون مسؤولاً عن كافة العمليات، ويتم قيد هذه العمليات على حساب حامل البطاقة الرئيسي. يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة لحامل البطاقة الرئيسي. يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة لحامل البطاقة الرئيسي ولن يتم معاملة البطاقات الإضافية كبطاقات مستقلة لأغراض الحساب. يقوم البنك بتحصيّل رسوم إصدار لكل بطاقة إضافية ويكون الحد الائتماني للبطاقة الإضافية ضمن الحد الائتماني للبطاقة الرئيسية.

مقابل موافقة فرع بنك الإمارات دبي الوطني - المملكة العربية السعودية (بشأن إليه فيما يلي «البنك») على إصدار وتوفير البطاقة الائتمانية (ر «حامل البطاقة» حسب ما هو معرف أدناه) بموجب الطلب المقدم من حامل البطاقة، يوافق حامل البطاقة بموجبه على هذه الشروط والأحكام بالإضافة إلى أية شروط وأحكام، إن وجدت، مبينة في نموذج طلب البطاقة الائتمانية المعبأ و/أو خطاب الموافقة وأي مستند آخر ذي صلة (وبشأن إليها مجتمعة فيما يلي ب«الشروط والأحكام» << اتفاقية بطاقة الائتمان >>) ويوافق حامل البطاقة بموجبه وقر باطلعه وموافقته على هذه الأحكام والشروط بالإضافة إلى الشروط والأحكام العامة الخاصة بالبنك فيما يتعلق بالحسابات والخدمات المصرفية، ويجب أن تقرراً جميع تلك الشروط والأحكام مقترنة بعضها البعض حيثما انطبق ذلك.

يقدم فرع بنك الإمارات دبي الوطني - المملكة العربية السعودية - «البنك» منتج البطاقات الائتمانية «البطاقة» طبقاً للشروط والأحكام التالية:

1. التعريفات:

في هذه الشروط والأحكام، تحمل المصطلحات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

اتفاقية بطاقة الائتمان: هي اتفاقية بشأن بطاقة ائتمان بين البنك وحامل البطاقة.

البنك: فرع بنك الإمارات دبي الوطني - المملكة العربية السعودية وخلفائه والمتنازل إليهم قانوناً.

العميل/حامل البطاقة: هو المتقدم ليحصل على بطاقة ائتمانية من البنك، ويلتزم بدفع كافة الالتزامات الناجمة عن إصدار البطاقة ويعتبر حامل البطاقة الرئيسي، وتصدر البطاقة باسم حامل البطاقة و/أو باسم أي شخص يفوضه وفقاً لطلب حامل البطاقة، ويمكن أن يكون حامل البطاقة شخصاً طبيعياً أو جهة اعتبارية.

حامل البطاقة الرئيسي: الشخص الذي يقدم إلى البنك طلب الحصول على البطاقة ويفتح باسمه حساب البطاقة، ويكون مسؤولاً عن كافة البطاقات التي تصدر في الحساب وتشمل -على سبيل المثال- البطاقات الإضافية.

حامل البطاقة الإضافية: كل شخص يصدر البنك بطاقة إضافية له بطلب من حامل البطاقة الرئيسي.

حساب البطاقة: حساب مستقل عن حسابات حامل البطاقة الأخرى بالبنك، وتفيد على هذا الحساب تفاصيل العمليات الخاصة بالعمليات التي تتم بواسطة البطاقة وغيرها من القيود المتعلقة بالرسوم و/أو المبالغ الخاصة بالبطاقة.

كشف الحساب: بيان يرسله البنك إلى حامل البطاقة الرئيسي يبين تفاصيل الرصيد الحالية والمبالغ المستحقة والناشئة عن عمليات البطاقة المقيدة في حساب البطاقة وجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة الرئيسي والبطاقة الإضافية -إن وجد- لصالح البنك.

الحد الائتماني: هو السقف الأعلى للمبلغ المتاح الذي يسمح به البنك لحامل البطاقة الحصول على سلع، أو خدمات، أو السحب النقدي وفق هذه الشروط والأحكام وأحكام اتفاقية بطاقة الائتمان. عملية/عمليات البطاقة، أي عملية يتم تنفيذها باستخدام البطاقة مثل: السحب النقدي، والمشتريات عبر نقاط البيع، والمشتريات عبر الإنترنت (عمليات تمرير البطاقة وعدم تمرير البطاقة)، وسداد الرسوم مثل الرسوم المقررة من البنك/رسوم الخدمة.

السحب النقدي/السلفة النقدية: عملية سحب نقدي يُفّدها حامل بطاقة الائتمان باستخدام البطاقة ويكون حامل البطاقة مستملاً للسلفة النقدية في الحالات الآتية:

- < سحب النقد من جهاز صرف آلي.
- < سحب النقد من أي مصدر آخر.
- < تنفيذ عملية تحويل إلى المحافظ الرقمية.
- < في أي صورة أخرى من صور السحب النقدي بحسب ما تحدده جهة إصدار البطاقة.

وسيلة اتصال موثقة/مضمونة: البريد المسجل، التسليم اليدوي، الشحن، الرسائل النصية، أو أي وسيلة إلكترونية مسجلة يمكن التحقق منها وإثباتها واسترجاعها.

تاريخ الاستحقاق: التاريخ الذي تكون فيه كافة المبالغ المستحقة على حامل البطاقة متوجب دفعها.

معدل النسبة السنوي (APR): التكلفة الإجمالية للائتمان المقدم لحامل البطاقة بموجب اتفاقية ائتمان ويُعبر عنه بمعدل العمولة السنوي على المبلغ الأساسي أو إجمالي الائتمان الممنوح (ويمثل إجمالي المبلغ المستحق على حامل البطاقة).

البطاقة الائتمانية ذات العلامة التجارية المشتركة: هي نتيجة شراكة متبادلة بين البنك (مُصدر البطاقة الائتمانية) والشريك، والتي ينتج عنها بطاقة ائتمانية توفر مزايا خاصة بالعلامة التجارية لحامل البطاقة.

ميزة اختيارية: المزايا والخدمات التي لا تُشكّل جزءاً من المزايا أو الخدمات الأساسية لبطاقة الائتمان ويتطلب الحصول عليها دفع رسوم إضافية و/أو عمولة من قبل حامل البطاقة.

2. إصدار البطاقة:

- 2.1 يشترط للتقدم بطلب إصدار البطاقة أن يكون المتقدم بالغاً لسن الثامنة عشر سنة حسب التاريخ الهجري مع مراعاة أحكام البطاقات الإضافية أدناه
- 2.2 إن طلب إصدار البطاقة يتم بناءً على تقييم قدرة المتقدم المالية بالإيفاء بكامل المتطلبات الخاصة باتفاقية البطاقة وبما يتلاءم مع السياسة الائتمانية واستراتيجية إدارة المخاطر للبنك.
- 2.3 يحق للبنك رفض طلب إصدار البطاقة الجديدة أو البديلة أو الإضافية، وفي حال تم رفض إصدار البطاقة لمتقدم جديد أو سابق فسيتم إشعار العميل بأسباب الرفض وألية الاعتراض على الرفض من خلال وسيلة اتصال موثقة في غضون ثلاثة أيام من تاريخ اتخاذ قرار الرفض.
- 2.4 في جميع الأوقات، تظل البطاقة ملكاً خاصاً للبنك ويتعهد حامل البطاقة بإعادتها إلى البنك فوراً إذا طلب منه البنك ذلك.
- 2.5 يحتفظ البنك بحق تغيير تصاميم ومخططات البطاقة في أي وقت ودون إشعار مسبق لحامل البطاقة.
- 2.6 يجب على حامل البطاقة قراءة وفهم والموافقة على الشروط والأحكام للمزايا الموفرة من قبل شركات المدفوعات المالية ويمكن الاطلاع على المزايا عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك.

3. مدة صلاحية البطاقة، وتجديدها:

تكون مدة صلاحية البطاقة (خمسة سنوات ميلادية) وبإيّن البنك تاريخ انتهاء البطاقة مطبوعاً على البطاقة ووقت الإصدار. وتجدد البطاقة بعد انتهائها تلقائياً لمدة أقصاها (خمسة سنوات ميلادية) من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة وذلك مالم يقرر البنك وفقاً لإرادته المنفردة عدم التجديد لأي سبب يراه أو مالم يخطر حامل البطاقة البنك عبر إحدى وسائل الاتصال الموثقة بعدم رغبتة في التجديد وذلك قبل (30) يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة.

6.3 تعتبر البطاقة الإضافية تابعة للبطاقة الرئيسية من حيث الإلغاء والتجديد والإيقاف، وغير ذلك من الأمور ولن يكون لإلغاء أو تجديد أو إيقاف البطاقة الإضافية أي أثر على البطاقة الرئيسية.

6.4 يمكن للبنك أن يصدر لحامل البطاقة بطاقة بديلة بمدد صلاحية جديدة في الحالات الآتية:

- إذا تم الإبلاغ عن فقدان البطاقة أو سرقتها أو تلفها.
- إذا تم إيقاف البطاقة بسبب الاشتباه في عملية احتيال أو عملية مشبوهة.
- إذا انتهت مدة صلاحية البطاقة الأصلية وكانت البطاقة البديلة من نفس نوع بطاقة الائتمان المعاد إصدارها.
- أي أسباب فنية أخرى، بما فيها التحديثات التقنية وتحسينات الأنظمة.
- إذا كان الحساب غير متعثر.
- إذا أُنشئت البطاقة المشتركة ذات العلامة التجارية المزروجة أو البطاقة التعاونية أو البطاقة المخصصة لتاجر محدد وأصدرت بطاقة بديلة وفقاً لاتفاقية البطاقة الأصلية بين البنك وحامل البطاقة.
- إذا صدرت متطلبات أو ضوابط جديدة أو محدثة من البنك المركزي السعودي

6.5 يحق لحامل البطاقة أن يقبل البطاقة البديلة أو أن يرفضها لمدة (14) يوماً تقويمياً من إشعاره، ويعتبر موافقاً على إصدار البطاقة البديلة إذا لم يبد اعتراضه على ذلك خلال المدة المشار إليها، أو في حال قيامه بنشاط البطاقة البديلة.

6.6 تعامل البطاقة البديلة على أنها نفس بطاقة الائتمان التي تم إعادة إصدارها بما في ذلك نوع البطاقة، وشروط وأحكام الاستخدام، ونوع العلامة.

6.7 أي رسوم وتكاليف على البطاقة الأصلية تنطبق جميعها على البطاقة البديلة، إلا إذا كان إصدار البطاقة البديلة لتلبية لطلب حامل البطاقة بترقية بطاقته إلى فئة أعلى بمناخ إضافية وبشروط وأحكام خاصة وسعر ورسوم خاصة بتلك الفئة الأعلى.

7. البطاقات الائتمانية الراكدة وغير المطالب بها والمتروكة:

7.1 يفهم حامل البطاقة ويوافق على طريقة علاج الرصيد الفائض على حساب البطاقة الائتمانية الغير متحرك، وتصنيفه، والمدد الزمنية المقررة لذلك كالتالي:

- يعتبر حساب البطاقة "نشطا" في حال لم تمض مدة (24) شهراً على آخر عملية مالية مدنية، يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض من خلال أي قناة مصرفية معتمدة.
- يعتبر حساب البطاقة "راكداً" إذا أكمل أكثر من (24) شهراً على آخر عملية مالية مدنية، يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض من خلال أي قناة مصرفية معتمدة.
- يعتبر حساب البطاقة "غير مطالب به" إذا أكمل مدة (60) شهراً -بما في ذلك الفترة الراكدة- على آخر عملية مالية مدنية، يقوم بها حامل البطاقة الرئيسي أو وكيله المفوض من خلال أي قناة مصرفية معتمدة، ولم يستطع البنك الوصول إلى حامل البطاقة واستنفذ جميع وسائل التواصل مع حامل البطاقة.
- يعتبر حساب البطاقة "متروكاً" إذا أكمل (180) شهراً -تشمل المراحل السابقة- على آخر عملية مالية مدنية، يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض من خلال أي قناة مصرفية معتمدة.

8. السحب النقدي:

8.1 يحق لحامل البطاقة إجراء عمليات السحب النقدي من خلال استخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي تابع لرفع البنك أو لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى غير من يزود بمثل هذا السحب النقدي. ويتم ذلك في حدود الحد الأقصى للسحب النقدي من حد البطاقة الائتماني والمحدد حالياً بما نسبته (30%) من حد البطاقة الائتماني.

8.2 يوافق حامل البطاقة على أن يتم تطبيق رسوم السحب النقدي على كل عملية سحب نقدي و/أو يتم تطبيقها على مبلغ كل عملية سحب نقدي حسب جدول الرسوم المبين في الإفصاح المبدئي .

8.3 عند قيام حامل البطاقة باستخدام بطاقته على أجهزة الصراف الآلي سيتم تطبيق الشروط والأحكام الإضافية التالية:

أ- يتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن جميع العمليات التي تنفذ باستخدام البطاقة في أي ماكينة صراف آلي تقبل البطاقة، وبناءً على ذلك فإن البنك سيقيد على حساب البطاقة مبلغ أي سحب أو تحويل يتم باستخدام البطاقة سواء كان استخدامها قد تم بمعرفة حامل البطاقة أو بدون معرفته (مالم يخطر حامل البطاقة العنان بكون البطاقة مسروقة أو مفقودة).

ب- لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ناشئ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي قصور أو خلل يحدث للبطاقة أو ماكينة الصراف الآلي بسبب خطأ يرتكبه حامل البطاقة أو الغير. أو لعدم كفاية الرصيد بصفة مؤقتة في تلك المكنائ أو لأي سبب آخر خارج سيطرة البنك مالم يكن ذلك نتيجة إهمال أو إساءة استخدام من البنك.

9. خدمة طلب الشيك:

9.1 خدمة طلب الشيك هي خدمة تتيح لحامل البطاقة الاستفادة من شيك مصدق مخصص من حد الائتمان المتاح لحامل البطاقة. يمكن توجيه الشيك إلى حامل البطاقة، أو إلى فرد آخر أو إلى تاجر.

9.2 مبلغ الشيك المصدق الموجه لحامل بطاقة آخر أو للأفراد لا يتعدى الحد الأقصى المسموح به للسحب النقدي وهو 30% من قيمة الحد الائتماني الممنوح وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

9.3 يحتفظ البنك بالحق في رفض طلب خدمة طلب الشيك أو الحد من المبلغ الذي يمكن الاستفادة منه ويجوز للبنك تعديل أو إلغاء الخدمة حسب تقديره.

10. حساب البطاقة:

10.1 يحتفظ البنك بحساب باسم حامل البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة "حساب البطاقة" يقيد عليه قيمة مشتريات البضائع والخدمات والسلف النقدية وكافة الرسوم والمصاريف الناشئة عن استخدام البطاقة (عمليات البطاقة) وأي التزامات أخرى لحامل البطاقة ناشئة بموجب هذه الشروط والأحكام وأي خسارة يتكبدها البنك بسبب استخدام البطاقة أو رقم البطاقة، يتم قيد قيمة جميع عمليات البطاقة على حساب البطاقة بعملة الحساب حسبما يبلغ البنك بذلك، أما عمليات البطاقة بالعملة الأجنبية فإنها تخضع لعملية تحويل إلى الريال السعودي بسدد الصرف الذي يحدد البنك في وقت العملية، وكذلك لرسوم العمليات الدولية حسب جدول الرسوم وكذلك الإفصاح المبدئي.

10.3 يصدر البنك كشف حساب شهري ويقوم بإرساله إلى حامل البطاقة بواسطة أي وسيلة اتصال موثقة وذلك قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من تاريخ الاستحقاق، وسيتم إشعار حامل البطاقة برسالة نصية على الرقم المسجل لدى البنك لتخصي على كشف الحساب.

10.4 يحق للبنك عدم إرسال كشوف حسابات ورقية إذا وافق حامل البطاقة على استلامها إلكترونياً. 10.5 يتحمل حامل البطاقة مسؤولية فحص ومراجعة كشف الحساب وإشعار البنك فوراً عن أي اعتراض خلال (30) يوماً تقويمياً من تاريخ إرسال كشف الحساب. إذا لم يبلغ حامل البطاقة بأي اعتراض لدى البنك خلال هذه الفترة، فسيتم اعتبار بيان الحساب نهائيًا وحاسماً فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة وحساب البطاقة.

11. المعاملات المتنازع عليها:

11.1 في حال رغب حامل البطاقة الاعتراض على عملية (خطأ/نزاع حول كشف الحساب) مبيئة في كشف حساب البطاقة، يتوجب عليه إشعار البنك من خلال وسيلة إتصال موثقة بذلك، وينبغي أن يفي الإشعار بالمعايير التالية:

أ- ينبغي أن يتلقى البنك الإشعار في موعد لا يتجاوز (30) يوماً تقويمياً من قيام البنك بإرسال كشف الحساب ذي الصلة.

ب- ينبغي أن يمكن الإشعار البنك من تحديد اسم ورقم حساب حامل البطاقة، وبيان -بالقدر الممكن- يوضح أسباب اعتقاد حامل البطاقة بوجود خطأ في كشف الحساب، وطبيعة هذا الخطأ، وتفاصيل العملية بما في ذلك التاريخ والمبلغ المتعلق بالخطأ.

ج- لا يتحمل البنك أي مسؤولية حيال عمليات المتنازع عليها إذا أثبت حامل البطاقة وجود احتيال ورفض توفير المستندات ذات الصلة.

د- يتحمل البنك مسؤولية العمليات بعد إبلاغ حامل البطاقة للبنك عبر الهاتف المصرفي بفقدان أو سرقة البطاقة.

11.2 تمثل عبارة "خطأ/نزاع حول كشف الحساب" أي عملية تقيد على حساب بطاقة الائتمان ينتج عنها خطأ في الرصيد العام، وتشمل أخطاء كشف الحساب الآتي:

أ- عملية استخدام غير مفوضة ليست منفذة من قبل حامل البطاقة أو الشخص المخول بذلك.

ب- عملية يملك حامل البطاقة توضيح إضافي لها وتشمل مستندات موثقة.

ج- عدم قيام البنك بإضافة مبلغ عملية دائنة أو مبلغ آخر مودع في حساب حامل البطاقة.

د- خطأ حسابي قام به البنك، بحيث تكون الرسوم أقل من أعلى من المستحق، ويشمل ذلك فرض أتعاب أو رسوم غرامة لا تتماشى مع الأحكام والاتفاقية.

هـ- عدم قيام البنك بإرسال كشف حساب شهري إلى حامل البطاقة بأي وسيلة اتصال موثقة، و- أي أخطاء أخرى مرتبطة بتعاملات حامل البطاقة.

11.3 يتعين على حامل البطاقة توخي الحذر لمنع فقدان أو سرقة البطاقة كما عليه أيضاً التأكد من عدم اكتشاف رقم التعريف الشخصي بواسطة أي شخص (بما في ذلك ودون تحديد أفراد العائلة و/أو الأقرباء و/أو الموظفين) وألا يفصح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص.

11.4 في حال فقدان البطاقة أو سرقتها أو في حالة الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص فإنه يتوجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك فوراً عبر استخدام أرقام الهاتف الذي حدده البنك عن فقدان أو السرقة أو الإفصاح المذكور مع ذكر التفاصيل بالإضافة إلى ذكر تفاصيل أرقام البطاقة، بالإضافة إلى إبلاغ الشرطة في البلد الذي حدث فيه فقدان أو السرقة أو الإفصاح.

11.5 بعد استلام البنك المبلغ عن فقد أو سرقة البطاقة، يقوم البنك بإيقاف البطاقة المبلغ عنها ولن يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية أخرى بعد الإبلاغ بشرطية أن يكون قد قام بالإبلاغ بحسن نية وبمحل كل الاهتمام والجهد اللازمين للمحافظة على البطاقة ما لم يثبت للبنك أن تصرفه قد تم بسوء نية، وفي حالة العثور على البطاقة فإن على حامل البطاقة إبلاغ الأمر للبنك والشرطة وتسليم البطاقة التي عثر عليها فوراً إلى أي من الفروع التابعة للبنك في المملكة العربية السعودية لكي يتم إلتافها، كما يجب على حامل البطاقة عدم محاولة استخدام البطاقة.

11.6 إن مسؤولية حامل البطاقة في حال الاستخدام غير النظامي للبطاقة محددة بحسب الآتي:

أ- في حال سرقة أو فقدان البطاقة، فإن مسؤولية حاملها لا تتجاوز مبالغ العمليات المنفذة قبل إبلاغ البنك بالسرقة أو فقدان، وألا يتجاوز المبلغ حد البطاقة الائتماني أو إجمالي مبلغ العمليات غير النظامية المسجلة على حساب البطاقة، أيهما أقل.

ب- لا يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية عن هذه العمليات بعد قيامه بإبلاغ البنك بفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر الشروط التالية:

ب.1 قيام حامل البطاقة -دون أي تأخير- بإبلاغ البنك عن طريق الهاتف بفقدان أو سرقة البطاقة.

ب.2 عدم قيام البنك باستلام مبلغ الفقدان أو السرقة نتيجة إهمال أو تأخير من قبل البنك.

ب.3 قيام حامل البطاقة باتخاذ إجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من مخاطر السرقة والاستخدام غير النظامي.

ج- في حال كان النزاع متعلق بشبهة احتيال أو احتيال حقيقي (مثل بطاقة مزيفة، نسخ البيانات...أخرى) فسيقوم البنك بعكس العملية وإيداعها في حساب البطاقة.

11.7 عند قيام حامل البطاقة بالإبلاغ عن عمليات غير نظامية، سيقوم البنك بإجراء التحقيق الضروري لتحديد المسؤوليات والالتزامات. ويجب على حامل البطاقة تقديم جميع المعلومات والوثائق اللازمة للمساعدة في التحقيقات.

11.8 يجوز للبنك ووفقاً لتقديره الموافقة على إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة والتي سيتم إصدارها بنفس شروط وأحكام البطاقة الأصلية أو حسبما يتم تعديلها من حين لآخر، ويحتفظ البنك بحقه في قيد رسم استبدال / رسم إداري على حساب حامل البطاقة وإشعار حامل البطاقة بذلك.

11.9 في حال ثبت فيما بعد بأن العملية المتنازع عليها من قبل حامل البطاقة ناشئة من حامل البطاقة، يحتفظ البنك بحق أن يضع رسوماً مالية على حساب البطاقة وقيد المبلغ الأصلي مع الرسوم المالية المترتبة من تاريخ العملية على حامل البطاقة.

12. سداد معاملات البطاقة:

12.1 تستحق كافة الالتزامات المترتبة على حامل البطاقة نتيجة إصدار البطاقة أو استعمالها في تاريخ إرسال البنك لكشف الحساب، بحيث يلتزم حامل البطاقة بسداد مبلغ الرصيد كاملاً أو بسداد الحد الأدنى الواجب دفعه شهرياً إلى البنك من مبلغ الرصيد المدين المستحق عليه وقدره (5%) من المبلغ المستحق، وذلك خلال (21) يوماً تقويمياً من تاريخ إصدار كشف الحساب، وتعامل المبالغ المدفوعة حتى منتصف الليل من تاريخ الاستحقاق على أنها شددت

دون تأخير من حامل البطاقة. **ويحق للبنك فرض رسوم سداد متأخر بعد أن يمنح حامل البطاقة فترة سماح مدتها (23) يوماً تقويمياً لسداد المبالغ المستحقة.**

12.2 يوافق حامل البطاقة على أنه يحق للبنك خصم كافة المبالغ الخاصة بعمليات البطاقة، و/أو رسوم الخدمة، و/أو الرسوم المالية، و/أو رسوم السحب النقدي و/أو رسوم التأخر عن السداد و/أو أي مبالغ أخرى تنشأ عنها ويستحق دفعها بموجب هذه الشروط والأحكام من حساب حامل البطاقة أو أي حسابات أخرى وفق الوارد في الفقرة (12.12) أدناه.

12.3 يجوز للعمليات اختيار إحدى قنوات الدفع المتاحة لدفع المبلغ المستحق شهرياً، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر، سداد الإيداع النقدي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حامل البطاقة مسؤول عن أي رسوم يفرضها البنك المحول على حامل البطاقة في تنفيذ هذه المدفوعات للبنك، لا تعتبر أي مدفوعات قد استلمها البنك إلا بعد تصفية العائدات التي دفعها البنك المحول.

12.4 لتجنب رسوم مالية إضافية، يجب دفع إجمالي الدفعات المستحقة وتصفية المبالغ التي يتلقاها البنك في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعات المشار إليه في كشف الحساب. إذا اختار حامل البطاقة عدم تسوية إجمالي الدفعة المستحقة بالكامل، يتعين على حامل البطاقة -في أو قبل تاريخ استحقاق السداد المحدد من قبل البنك- أن يدفع النسبة المتفق عليها للدفع على المبلغ المحدد كحد أدنى للدفعة المستحقة في كشف الحساب. في جميع الحالات، يجب على حامل البطاقة التأكد من أن البنك تلقى الدفعة الذي تم إجراؤها بواسطة شيك على الأقل (4) أيام عمل كاملة (باستثناء أيام الجمعة والسبت) قبل تاريخ استحقاق الدفع من أجل التأكد من أن البنك يتلقى المبالغ المستحقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة حيث إنه لن يتم إضافة أي مبلغ إلى حساب البطاقة حتى يتم استلام المبالغ التي تمت تصفيتها.

12.5 **على حامل البطاقة تسديد كامل المبلغ المستحق أودفعة شهرية في حساب البطاقة وهو المبلغ الأدنى الموضح في كشف حساب البطاقة والذي يمثل أقل مبلغ يمكن قبوله شهرياً قبل او عند حلول التاريخ المحدد للدفع.**

12.6 في حال فشل حامل البطاقة في سداد الحد الأدنى المستحق بالكامل في تاريخ استحقاق السداد وبقي نفس المبلغ الغير مسدد حتى تاريخ الكشف التالي، فسيتضيف البنك المبلغ غير المسدد إلى كشف الحساب التالي بالإضافة إلى أي رسوم.

12.7 الرصيد الحالي يتضمن قيمة خطط التقسيط غير المسددة والمستحقة على حامل البطاقة وهو إجمالي الرصيد القائم المستحق على حامل البطاقة.

12.8 في حالة عدم دفع المبلغ الأذني المطلوب دفعة عند حلول التاريخ المحدد للدفع لمدة ثلاثة شهور متتالية، سوف يقوم البنك بتجميد حساب البطاقة ومعاملته كحساب متعثر، وسوف يقوم البنك بإتصال بحامل البطاقة لعرض الاستشارات الائتمانية اللازمة.

12.9 بإمكان حامل البطاقة سداد ما عليه كلياً أو جزئياً قبل حلول وقت السداد، وإذا كانت هناك مبالغ تزيد عن المبالغ المستحقة فسوف تصاف إلى الرصيد المتوفر، ولا يحق لحامل البطاقة مطالبة البنك بأي من هذه المبالغ.

12.10 سيقوم البنك بتحديث السجل الائتماني لحامل البطاقة بحيث يعكس موقف حامل البطاقة من التعثر لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) والتي يتم تداولها بين كافة البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، دون أية مسؤولية على البنك، وذلك في حال عدم سداد حامل البطاقة للمبالغ المستحقة على البطاقة لمدة (90) يوماً تقويمياً من تاريخ الاستحقاق.

12.11 سيقوم البنك بتحديث السجل الائتماني لحامل البطاقة عند قيامه بسداد المبالغ المتعثرة وفقاً لسياسة البنك، علماً بأن تحديث البيانات لا يعني بأي حال من الأحوال تعديل التاريخ الائتماني لحامل البطاقة وإنما يعني فقط تحديث سجل حامل البطاقة الائتماني والتبليغ عن عملية السداد لدى البنك والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

12.12 يقر حامل البطاقة بموافقتة على توفيز البنك، ودون الحاجة إلى إشعار مسبق، بخصم أي مبلغ مستحقة على حامل البطاقة من أي مبالغ موجودة في أي حساب لحامل البطاقة لدى البنك، كما يحق للبنك أن يستعمل أي ضمان خاص بحامل البطاقة ويحتفظ به البنك بما في ذلك أصول أو مواد ذات قيمة أو مبالغ مالية مودعة لدى البنك لتسديد مديونية حامل البطاقة، ودون الحاجة إلى إشعار مسبق لحامل البطاقة، كما يحق للبنك أن يخصم أي رصيد في أي حساب جاري أو توفيز أو وديعة لتجلب أو أي مبالغ أخرى يحتفظ بها البنك بما يتماشى مع ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد.

13. برنامج أقساط البطاقة الائتمانية:

13.1 برنامج أقساط البطاقة الائتمانية يمكن حامل البطاقة استخدام حد الائتمان المتاح للشراء السلع والخدمات على بطاقته الائتمانية وسداد مبلغ المشتريات على أقساط شهرية متساوية وفقاً للبنود والشروط التفصيلية للبرنامج المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك.

13.2 شروط البرنامج تشمل السلع والخدمات التي يقدمها التجار المعيّنين والمدة الزمنية والشروط لكل تاجر، سبعة، أو خدمة، حيث إن معايير الأهلية يتم تحديدها من قبل البنك من وقت لآخر ويتم إبلاغ حامل البطاقة وفقاً لذلك.

13.3 يحتفظ البنك بالحق في الموافقة على عملية برنامج أقساط البطاقة الائتمانية بشرط أن يكون مبلغ العملية لا يزيد عن الحد الائتماني المتاح لحامل البطاقة وأن تكون البطاقة الائتمانية مستوفية للقواعد واللوائح التي يفرضها البنك في وقت إجراء العملية.

13.4 تتم فوترة مبالغ الأقساط الشهرية إلى حامل البطاقة الائتمانية بدءاً من تاريخ كشف الحساب الذي يلي تاريخ الشراء مباشرة وكل شهر بعد ذلك حتى يتم استيفاء المبالغ بإجمالي سعر البرنامج، عندما يقوم حامل البطاقة بالشراء بموجب البرنامج، فإن الحد الأذني المستحق على كشف الحساب سوف يكون هو مجموع أقساط البرنامج الشهرية بالإضافة إلى العمليات المعلقة مضروبة في نسبة الدفعة المطلوبة المحددة بواسطة البنك المبلغة إلى حامل البطاقة الائتمانية بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية على الحد الائتماني وجميع المبالغ التي مضى أوان سدادها (إن وجدت).

13.6 إذا دفع حامل البطاقة الائتمانية مبلغ أقل من الحد الأذني المستحق في تاريخ الاستحقاق المحدد في كشف الحساب الشهري، فإن الرسوم المالية والتكاليف ستطبق بموجب الشروط والأحكام السارية الخاصة بالبطاقات الائتمانية.

13.7 إذا فشل حامل البطاقة في دفع دفعة من دفعات البرنامج فإن أي عمليات للبرنامج قائمة سوف يتم تحويلها إلى عملية متجددة قائمة على حاسبة الرسوم المالية.

13.8 سوف يتم منح حامل البطاقة الائتمانية خيار سداد أقساط البرنامج الإجمالي في دفعة واحدة مقدّمة، وسوف يكون هناك رسوم إلغاء (موضح بجداول الرسوم) لمعالجة تلك الطلبات، يجب على حامل البطاقة الاتصال بالبنك عند رغبتة بالسداد المبكر لأي خطة تقسيط.

13.9 إذا تم إغلاق البطاقة في وقت كانت فيه العملية لا تزال تحت برنامج أقساط البطاقة الائتمانية، فإنه سيتم إيقاف البرنامج وسوف يتم تقديم فاتورة البرنامج فوراً إلى حامل البطاقة الائتمانية بالمبلغ المستحق، سوف يصبح المبلغ القائم بأكمله مستحقاً بصفة فورية وواجب الدفع ويحق للبنك أن يطالب بدفعه فوراً حسب تقديره.

13.10 يحق للبنك أن يقوم في أي وقت بإيقاف البرنامج، أو إلغاءه، أو تغيير الفوائد أو المزايا أو أن يضيف أو يلغي أي من هذه الشروط والأحكام، مع إخطار حامل البطاقة من خلال وسيلة إضفاء موقفة قبل 30 يوماً تقويمياً بذلك.

13.11 سيتم إخطار حامل البطاقة بنسب ورسوم خطة التقسيط عند القيام بتحويل الرصيد إلى خطة تقسيط بناءً على تعليمات حامل البطاقة، باستطاعة حامل البطاقة طلب خطة تقسيط عن طريق العديد من القنوات منها على سبيل المثال، الحد، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الهاتف المصرفي مكاملة صادرة من البنك للمعمل.

13.12 تنطبق خطة الدفع بالتقسيط الخاصة بنا على معاملة واحدة وعلى كامل الرصيد حيث يمكن لحامل البطاقة السداد على أقساط سهلة بهامش ربح بسيط.

13.13 يمكن لجميع حاملي بطاقات الائتمان الأساسية النشطة الصادرة من فرع بنك الإمارات دبي الوطني - المملكة العربية السعودية (بشأن إياه فيما بعد "بنك الإمارات دبي الوطني") التقدم بطلب للحصول على خطة الدفع بالتقسيط.

13.14 الحد الأدنى **1,000 ريال** سعودي لتحويل العملية إلى أقساط ميسرة .

13.15 الحد الأعلى هو الحد الائتماني أو **100,000 ريال** أيهما أقل.

13.16 لا يوجد رسوم خدمة للاشتراك ببرنامج التقسيط.

13.17 بإمكان العميل اختيار فترة التقسيط من 3، 6، 9، 12، 24، 36 شهراً

13.18 للإستفادة من خدمة الأقساط الميسرة، يجب على العميل التواصل هاتفياً على الرقم **47777 (80075)** وطلب تحويل عملية شرائية أو كامل المبالغ المستحقة إلى خطة الدفع بالتقسيط بعد يومين عمل من تاريخ الشراء.

13.19 سيتم إبلاغ العميل بالرسوم الشهرية / هامش الربح عبر المكاملة في حال طلب خطة الدفع وفقاً للبنك

13.20 يحق للبنك قبول أو رفض أي طلب ويعتبر قرار بنك الإمارات دبي الوطني قرار نهائي

13.21 في حالة رغبة العميل في إلغاء خدمة التقسيط الميسرة، سيتم فرض رسوم قدرها 100 ريال سعودي ويترتب على العميل الاتصال بالهاتف المجاني لعمل إلغاء الخطة.

14. برنامج المكافآت:

14.1 تطبيق الشروط التالية على بطاقات البنك الائتمانية، وتُقرأ بالاقتران مع الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج على موقع البنك.

14.2 يجوز للبنك أن يشمل العمليات المؤهلة التي يتم إجراؤها باستخدام البطاقة الإضافية لحسابات المكافآت، في هذه الحالة، سيتم جمع جميع العمليات المؤهلة للبطاقات الإضافية مع العمليات المؤهلة التي يقوم بها حامل البطاقة الرئيسي لبرنامج المكافآت. سيتم منح المكافآت الإجمالية لحساب بطاقة حامل البطاقة الرئيسي .

14.3 سيتم احتساب استحقاق نقاط المكافآت مقابل كل عملية مؤهلة على النحو المحدد من قبل البنك في الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج (المتوفرة على موقع البنك الإلكتروني) وسيتم إضافتها إلى حساب بطاقة حامل البطاقة عند طلبه، عندما يتم استلامها من خلال القنوات المعتمدة من قبل البنك.

14.4 إن أي قرار بشأن ما إذا كان الإنفاق على المشتريات مؤهلاً لغراض المكافآت و/أو كيف يتم تصنيف الإنفاق لكل برنامج من برامج المكافآت يتم تحديده بواسطة البنك وسيتم إبلاغ النتيجة إلى حامل البطاقة.

14.5 سيتم احتساب نقاط المكافآت فقط للعمليات المؤهلة في كشف حساب حامل البطاقة. لا يمكن أن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخر في تاريخ وصول العمليات بسبب التأخيرات التي التجار المعيّنين.

14.6 قد يتم إلغاء / مصادرة أي مكافآت لحامل البطاقة إذا كانت البطاقة: (أ) مغلقة (ب) ليست في وضع جيد / متعثر بالسداد: (ب) انتهت صلاحيتها ولم يتم تجديدها: (ج) فيها خرق لاتفاقية البطاقة: (د) حدث آخر وفقاً لتقدير البنك وحده، يتم إلغاء المكافأة و/أو أي مزايا مماثلة (حسب الاقتضاء).

14.7 سياسة الاستخدام العادل: -الإساءة في استخدام البطاقة لإجراء عمليات وهمية من خلال نقاط البيع في المنافذ التجارية أو من خلال وسائل آخر ستفسر على أنها خرق لسياسة الاستخدام العادل وفي مثل هذه الحالات قد لا يكون حامل البطاقة مؤهل للحصول على المكافآت.

14.8 يحق للبنك وفقاً لتقديره استخدام البطاقة من برنامج المكافآت في حال انتهاكه لأي من هذه الشروط والأحكام و/أو شروط وأحكام المنتج و/أو سياسة الاستخدام العادل: وفي هذه الحالات يمكن للبنك وفقاً لتقديره أن يلغي جميع المكافآت التي حصل عليها حامل البطاقة.

14.9 ما لم يتم النص على غير ذلك فإن كافة العمليات المحملة على البطاقة مستحقة للمكافآت، فيما عدا ذلك الاستثناءات التالية:

- أ- الرسوم السنوية المتعلقة بالبطاقة من البنك.
- ب- السحب النقدي.
- ج- المستحقات المالية المتعلقة بالبطاقة من البنك.
- د- رسوم التأخر في السداد.
- هـ- الشيكات السياحية، وتحويل الرصيد، وسداد القروض / الرسوم / الرسوم المصرفية / أو الرسوم الأخرى غير المصرح بها.
- و- شراء العملات الأجنبية.
- ز- المساهمات أو الأقساط أو المدفوعات الأخرى المتعلقة بالدرج الائتماني أو أي برامج أو منتجات تأمين أخرى قد يختار البنك تقديمها.
- ح- سداد مدفوعات خدمة سداد من خلال البنك عبر الإنترنت و / أو باستخدام أي قناة دفع أخرى يوفرها البنك، والعمليات التي يقرر البنك أنها متنازع عليها و / أو خاطئة و / أو غير مصرح بها و / أو غير قانونية و / أو احتيالية.
- ط- في حالة تعبئة المحافظ الرقمية أو تحويل جزء من حد الائتمان إلى المحفظة الرقمية.
- ي- المدفوعات الحكومية وفواتير الخدمات العامة وعمليات محطات الوقود، العمليات الشبيهة نقدية واي من الفئات التجارية التي يحددها البنك.
- ك- تحويل الرصيد.

14.10 البنك له الحق بإضافة فئات تجارية (حسب المنصوص عليه من قبل الأنظمة - فيزا/ ماستركارد/ اميريكان اكسبريس/ دينيتز كلوب / ديسكفر إلخ .) ليضاف منح النقاط. قرار البنك بمنح أو عدم منح النقاط ملزم ونهائي.

14.11 البنك له الحق بإنهاء صلاحية النقاط.

14.12 يكون لحامل البطاقة الرئيسي المستوفي للشروط أن يسترد المكافآت على البطاقة الرئيسية.

14.13 يحق للبنك أن يسترد قيمة المكافآت في حال تم ملاحظة عدم الاستخدام العادل أو مخالفة الشروط والأحكام وسيتم إخطار حامل البطاقة بذلك.

14.14 يحتفظ البنك بأحقية الحد من منح نقاط المكافآت لفئات الدفع المستحقة بناءً على الحد الائتماني لحامل البطاقة.

14.15 الدخول لصالات لاونج في في المطارات لبطاقة انغنيبت:

- أ. دخول صالات لاونج في في المطارات لأول مرة في السنة مجاني ويشترط أن تكون البطاقة مفعلة.
- ب. يمكن للعميل دخول صالات لاونج في في المطارات مجاناً (بعد المرة الأولى في نفس السنة) على أن يتفق دولار أمريكي أو مايعادله - بغير عملة الريال السعودي - على كل من البطاقات الأساسية والإضافية قبل 15 يوم من زيارة الصالات. إن لم يتم إنفاق المبلغ المطلوب سوف يتم فرض رسوم حسب أسعار لاونج في على العميل لكل استخدام للبطاقة في الصالات.
- ج. سيتم فرض رسوم حسب أسعار لاونج في على كل مرافق (فيما يزيد عن مرافق واحد) يتم دخوله لصالات المطار مع حامل البطاقة.

15. الشروط والأحكام لبطاقة مزيد الائتمانية للاسترداد النقدي

تطبق الشروط والأحكام التالية على بطاقات (مزيد) الائتمانية المقدمة من فرع بنك الإمارات دبي الوطني - المملكة العربية السعودية ("البنك")، بالإضافة إلى الشروط والأحكام الخاصة بفرع بنك الإمارات دبي الوطني - السعودية والتي تشكل هذه الإتفاقية جزءاً لا يتجزأ من الشروط الواردة في نموذج طلب البطاقة الائتمانية. يخضع التعامل ببطاقات مزيد الائتمانية المقدمة من فرع بنك الإمارات دبي الوطني - السعودية للشروط والأحكام الآتية:

التعريفات

- أ) «البطاقة مزيد المقدمة من فرع بنك الإمارات دبي الوطني - السعودية» (البطاقة): يقصد بها بطاقة "مزيد" الائتمانية المصدرة من قبل فرع بنك الإمارات دبي الوطني - السعودية .
- ب) «الاسترداد النقدي من مزيد»: يقصد به البرنامج الذي يمكن حاملي البطاقة من إستخدام بطاقة مزيد الائتمانية الخاصة بهم للحصول على الاسترداد النقدي على المعاملات المستحقة.
- ج) «الاسترداد النقدي» يقصد به المبلغ المستحق الحصول عليه من المعاملات المستحقة على النحو الوارد في هذه الإتفاقية وذلك على النحو المقرر من قبل البنك بحسب تقديره المطلق، ويتم إضافة هذا المبلغ إلى حساب بطاقة "مزيد" الائتمانية وذلك بناءً على طلب حامل البطاقة، حينما يكون مبلغ الاسترداد النقدي مساوي أو أكثر من مائة ريال سعودي.
- د) «المعاملات المستحقة»: يقصد بها كافة معاملات البيع بالتجزئة عند نقاط البيع أو على المشتريات الإلكترونية، والتي تتم على بطاقة مقدم أو بطاقة مزيد الائتمانية المقدمة من فرع بنك الإمارات دبي الوطني والخاصة بحامل البطاقة، فيما عدا ذلك المعاملات المستثناة الواردة في بند "برنامج المكافآت"
- هـ) «الاستخدام العادل»: يقصد به ان يكون إستخدام بطاقة مزيد للاسترداد النقدي إستخداماً شخصياً وليس للأعمال التجارية.

للإسترداد النقدي من مزيد

- 15.1 العملاء حاملون لبطاقة مزيد الائتمانية مؤهلون للمشاركة في برنامج للاسترداد النقدي من "مزيد". بناءً عليه لا يطبق الاسترداد النقدي من مزيد على كافة بطاقات فيزا المقدمة من فرع بنك الإمارات دبي الوطني- السعودية، كما يخضع برنامج الاسترداد النقدي من مزيد في جميع الأوقات إلى الشروط والأحكام المبينة فيما بعد.
- 15.2 يحق لفرع بنك الإمارات دبي الوطني في أي وقت و ذلك بإخطار حامل البطاقة مسبقاً (30 يوم تقويمياً) بأي طريقة إتصال موقفة ب (1) إنهاء برنامج الاسترداد النقدي من مزيد (2) إلغاء أو تغيير ميزة أو سماته (3) الإضافة إليه أو حذف أي من الشروط والأحكام المذكورة فيه (4) تعديل أو تحديث قيمة الاسترداد النقدي المقدم أو طريقة منح الاسترداد النقدي ويلتزم حامل البطاقة بتلك التغييرات والتعديلات، وستكون الأحكام الأخيرة المتعلقة بهذا السياق متاحة على موقع فرع بنك الإمارات دبي الوطني. تعدد مسؤولية حامل البطاقة هي ضمان الإطلاع على كافة الشروط والأحكام وعلى أي تغييرات بها فيما يتعلق بالبطاقة في جميع الاوقات، وتكون قرارات فرع بنك الإمارات دبي الوطني بشأن كافة الأمور المتعلقة ببرنامج الاسترداد النقدي من مزيد نهائية وملزمة لحامل البطاقة.

15.3 يطبق برنامج الاسترداد النقدي من مزيد على المعاملات المستحقة التي تمت باستخدام بطاقات مزيد الائتمانية وسيتم تقريب و سداد مبلغ الاسترداد النقدي المحسوب إلى أقرب ريال، وستطبق المعدلات التالية والحدود القصوى الشهرية إلى المعاملات المناسبة المستحقة.

| مجموعات الفئات التجارية | الاسترداد النقدي % | الحد الأقصى الاسترداد النقدي شهرياً (ريال سعودي) |
|------------------------------|--------------------|--|
| المطاعم | 10% | 200 |
| التموينات الغذائية | 5% | 200 |
| المصاريف العلاجية والصيدليات | 5% | 200 |
| المدارس والتعليم | 5% | 200 |
| الخطوط الجوية والفنادق | 2% | 200 |
| كافة الفئات الأخرى | 0.5% | مفتوح |

15.4 فئة المطاعم تشمل الدفع في المطعم فقط من خلال أجهزة نقاط البيع (POS) باستخدام بطاقتك الائتمانية (Chip & PIN) أو أبل باي أو مدي Pay وما في حكمها.

15.5 جميع طلبات الطعام عن طريق قنوات إلكترونية، أو عن طريق تطبيقات التوصيل، أو الدفع من خلال أي منصة إلكترونية تندرج في فئة الاسترداد النقدي 0.5% كافة الفئات الأخرى.

15.6 سيتم تحديد وتعريف وتصنيف الفئات التجارية من قبل البنك المستفيد الخاص بالتاجر، وذلك حسب المعايير العالمية وتعريفات والتصنيفات التجارية على النحو المنصوص عليه من قبل أنظمة (فيزا/ ماستركارد/ اميريكن اكسبريس/ دينيرز كلوب، إلخ). لا يمكن مساءلة فرع بنك الإمارات دبي الوطني -السعودية عن التخصيص أو التقسيم الخاطئ ويحفظ البنك بحقه في تعديل حصة الاسترداد النقدي وفقاً لتقديره.

15.7 الحد الأدنى للانفاق للاستفادة من الاسترداد النقدي هو 1,000 ريال سعودي بناءً على كل كشف حساب شهري لحامل البطاقة الائتمانية باستثناء العمليات المستثناة من استحقاق المكافآت كما هو مذكور في الفقرة (14.9).

15.8 سيتم احتساب مبلغ للاسترداد النقدي مرة كل شهر، بنهاية كل دورة فاتورة وعند إصدار كشف الحساب الشهري.

15.9 سيكون مبلغ الاسترداد النقدي الممنوح على المعاملات المستحقة في دورة كشف الحساب محدوداً بالحدود القصوى لكل فئة من الفئات الأخرى على النحو المحدد في الجدول الوارد في البند أعلاه.

15.10 عند رفض أي معاملات أو جزءاً منها سينتج عن ذلك استرداد مبلغ الاسترداد النقدي الممنوح، ولفرع بنك الإمارات دبي الوطني -السعودية الحق في تحميل القيمة المعادلة لمبلغ الاسترداد النقدي المضاف مباشرةً في حساب البطاقة أو تعديل ذلك المبلغ مقابل الاسترداد النقدي من عمليات الشراء المستقبلية.

15.11 سيتم خصم مبلغ للاسترداد النقدي المدفوع مقابل الرصيد الإجمالي القائم، ولا يزال العميل مطالب بسداد الحد الأدنى من الدفعة المستحقة على النحو المبين في كشف الحساب الشهري.

15.12 لا يمكن استبدال الاسترداد النقدي مع أي مكافآت أخرى كما أنه غير قابل للإستبدال أو التحويل تحت أي ظروف.

15.13 الاسترداد النقدي متاح بحد أدنى 100 ريال سعودي ومضاعفات الـ 100 ريال سعودي من خلال القنوات البنكية المتاحة.

15.14 يحتفظ فرع بنك الإمارات دبي الوطني - السعودية بالحق في إنهاء إتفاقيات "مزيد" للاسترداد النقدي أو تعديل شروطها وأحكامها في أي وقت وسيتم إشعار حامل البطاقة قبل ثلاثين يوم تقويمي من إجراء أي تعديل.

16. الدرع الائتماني (اختياري):

16.1 تأمين الدرع الائتماني خدمة اختيارية برسوم محددة (بعد موافقة حامل البطاقة) يغطي جميع المشاركين لدى برامج البنك للدرع الائتماني. المبلغ المغطى بالتأمين هو الرصيد الكامل المستحق للمشاركين. الحالات التي تشمل التأمين هي حالة الوفاة (لا سمح الله) وحالة العجز الكلي. العمر المسموح لدخول البرنامج كحد أدنى 18 وكحد أعلى 69 عاماً.

16.2 تنتهي مميزات الدرع الائتماني في حالة الوفاة عن عمر 75 وفي حالة العجز الكلي عن عمر 70.

16.3 يحق للبنك إيقاف الدرع الائتماني في حالة إخفاق حامل البطاقة في سداد الحد الأدنى من المبالغ المستحقة لمرتين متتاليتين.

17. تحويل الرصيد:

17.1 تسمح خدمة تحويل الرصيد لحامل البطاقة بتحويل كل أو جزء من الرصيد المستحق بموجب بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية إلى بطاقة البنك الائتمانية.

17.2 يجوز للبنك، حسب تقديره الخاص، تقديم خدمة تحويل الرصيد لحامل البطاقات مراعيًا الشروط والأحكام المحددة من قبل البنك من وقت لآخر. سيتم تحديد التكاليف ورسوم الخدمة وشروط السداد وغيرها من الرسوم المطبقة على خدمة تحويل الرصيد من قبل البنك ويمكن أن تتغير من وقت لآخر. مع إخطار حامل البطاقة بذلك.

17.3 يحتفظ البنك بالحق في رفض طلب تحويل الرصيد أو الحد من المبلغ الذي يمكن تحويله.

17.4 على حامل البطاقة سداد المدفوعات للحساب الذي يتم منه تحويل الرصيد إلى أن يكتمل طلب تحويل الرصيد. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي رسوم أو فوائد مستحقة تتعلق بالحساب الذي ينقل منه حامل البطاقة الرصيد.

17.5 سيتم إخطار حامل البطاقة بنسب ورسوم تحويل الرصيد عند القيام بتحويل الرصيد إلى خطة تقسيط بناءً على تعليمات حامل البطاقة. باستطاعة حامل البطاقة طلب تحويل الرصيد عن طريق العديد من القنوات منها على سبيل المثال لا الحصر: الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، الهاتف المصرفي، مكالمات صادرة من البنك للعميل.

18. الرسوم والالتزامات المالية:

18.1 رسوم البطاقة: ويتم تحديدها عند تقديم حامل البطاقة بطلب إصدار البطاقة و/أو عبر وسائل الاتصال الموثقة والمعتمدة لدى البنك. ويفوض حامل البطاقة البنك ببيع قيمة الرسوم أدناه تلقائياً على حساب البطاقة دون الرجوع لحامل البطاقة.

أ- رسم إصدار البطاقة عند تفعيلها.

ب- رسم تجديد البطاقة السنوي (حسب نوع البطاقة).

18.2 يتحمل حامل البطاقة قيمة أي مصاريف، أو رسوم، أو أتعاب، أو التزامات، أو أعباء مالية أخرى تترتب على استخدامه للبطاقة، ويفوض حامل البطاقة البنك ببيع هذه المبالغ على حساب البطاقة دون الرجوع لحامل البطاقة.

18.3 يوافق حامل البطاقة على أن يدفع للبنك رسوم غير قابلة للاسترداد حسبها حددها البنك في جدول الرسوم أدناه وكذلك في الإفصاح المبدئي.

18.4 رسوم السحب النقدي: في حال قيام حامل البطاقة بإجراء عملية سحب نقدي/تحويل نقدي عبر القنوات المصرفية المعتمدة سوف يتحمل حامل البطاقة رسوم حسب الجدول أدناه وكذلك في الإفصاح المبدئي لكل عملية سحب نقدي/ تحويل نقدي.

18.5 يجب على حامل البطاقة الاحتفاظ برصيد كاف في حسابه الجاري. إن وجد لسداد المبالغ المستحقة أو التي قد تستحق عليه

18.6 رسوم التكاليف/الأتعاب القانونية: يلتزم حامل البطاقة بأن يسدد للبنك كافة الرسوم والأتعاب لقاء كافة الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى الأتعاب القانونية التي يتكبدها عند المطالبة أو التحصيل أو التقاضي بشأن تحصيل المبالغ غير المدفوعة من طرف حامل البطاقة و/أو بشأن الإخلال بأي من الشروط والأحكام.

19. قيود الصرف والضرائب:

يتعهد حامل البطاقة بالالتزام بقيود الصرف والضرائب التي قد تفرض نتيجة لاستعمال البطاقة، ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن ذلك. كما يكون البنك مفوضاً ببيع جميع التوضيحات والمطالبات والمصاريف التي يتعرض لها البنك على حساب حامل البطاقة نتيجة لهذه القيود والقوانين، وأيضاً قيد جميع الضرائب والرسوم والمصاريف وجميع المبالغ التي تفرضها الأنظمة عن أية عملية.

20. الإخلال بالالتزامات:

20.1 يقر حامل البطاقة أن عدم الامتثال لهذه الشروط والأحكام قد يؤدي إلى:

- إلغاء/تعليق البطاقة/البطاقة الإضافية دون إشعار من البنك.
- تأثير سلبي على سجل حامل البطاقة لدى سمة، وقدرة حامل البطاقة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة.
- اللجوء القانوني مع التصعيد إلى السلطات القضائية المختصة.
- زيادة العبء المالي المستحق على العمولات والرسوم والمصاريف في حالة دفع الحد الأدنى للمبلغ المستحق فقط كل شهر.

21. الإنهاء:

21.1 يحق لحامل البطاقة إلغاء البطاقة خلال (10) أيام من استلامها -ودون أن تتم مطالبته بأي رسم أو عمولة من البنك خلال هذه الفترة- مالم يتم حامل البطاقة بتنسيطها.

21.2 يجوز لحامل البطاقة طلب إلغاء البطاقة الرئيسية أو أية بطاقات إضافية أصدرت بدءاً عنها عن طريق أي وسيلة اتصال موثقة ومعتمدة لدى البنك، ويلتزم حامل البطاقة بسداد قيمة الرصيد المستحق على البطاقة الرئيسية وأو البطاقات الإضافية وسداد كافة الالتزامات الناشئة على الحساب وذلك خلال (30) يوماً تقويمياً من تاريخ الإلغاء. ويتم إغلاق حساب البطاقة فقط بعد استلام البنك لجميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين وبعد السداد التام لكافة الالتزامات والتفقات والرسوم المالية.

21.3 يحق لحامل البطاقة إنهاء الاتفاقية إذا لم يوافق على التعديلات أو التغييرات وذلك بإخطار البنك برغبته في إنهاء الاتفاقية خلال (14) يوماً تقويمياً من استلامه لإشعار التغيير بوسيلة اتصال موثقة. مع مراعاة تسوية جميع الرصدة القائمة في حساب البطاقة.

21.4 يجوز للبنك في أي وقت إلغاء البطاقة وطلب إعادة كافة وأي من البطاقات وإنهاء استخدامها بتوجيه إخطار مسبق لحامل البطاقة أو دون ذلك، وعلى حامل البطاقة وفور طلب البنك ذلك إعادة البطاقة/البطاقات إلى البنك مقطوعة إلى نصفين وأن يسدد كافة المستحقات الخاصة بالبنقات والالتزامات والرسوم المالية للبنك.

21.5 يجوز للبنك إلغاء البطاقة إذا مضت مدة (90) يوماً من تاريخ استلامها من قبل حامل البطاقة ولم يتم بتنسيطها.

21.6 يجوز للبنك إلغاء البطاقة في حالة إفلاس أو إعسار حامل البطاقة. وعندئذ تصبح جميع المبالغ غير المسددة مستحقة وواجبة الدفع الفوري وعلى حامل / حاملي أي بطاقة / بطاقات إضافية التوقف فوراً عن استخدام تلك البطاقات وإعادتها للبنك وعلى حامل البطاقة سداد أي مبالغ قد تكون مستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام.

21.7 في حالة وفاة حامل البطاقة وفاة طبيعية، أو نتيجة حادث عرضي، أو إصابته بالإعاقة، أو العجز الكلي خلال مدة التعاقد يلتزم حامل البطاقة (في حالة العجز الكلي) و/أو ورثته بإبلاغ البنك خلال مدة أقصاها (10) أيام من تاريخ الوفاة أو ثبوت ذلك العجز الكلي الدائم وتزويد البنك بأصول الوثائق والمستندات المتعلقة بتلك العمليات، أو بصور طبق الأصل حسب الحالة طبقاً لما يقرره البنك، ويجب على البنك إغلاق حساب البطاقة في حالة الوفاة في غضون (30) يوم من تاريخ استلام البنك لجميع المستندات المطلوبة.

21.8 تصبح جميع المبالغ المستحقة على حساب البطاقة مستحقة وواجبة الدفع للبنك عند إنهاء هذه الاتفاقية، ويوافق حامل البطاقة على أن يكون للبنك الحق في حجز أية مبالغ مودعة في الحساب الجاري / حساب التوفير / أو أي حساب آخر يحتفظ به حامل البطاقة لدى البنك أو أي ودائع محفوظة لدى البنك كضمان لإصدار البطاقة و/ أو بطاقة أو بطاقات إضافية لمدة أقصاها (45) يوماً بعد إعادة البطاقة وأي بطاقة أو بطاقات إضافية فعلياً إلى البنك وإجراء مقاصة لكافة المبالغ المستحقة على حامل البطاقة للبنك مقابل أي من تلك المبالغ دون إشعار لحامل البطاقة.

22. القانون واجب التطبيق:

22.1 تخضع الشروط والأحكام العامة وما يترتب عليها من حقوق لحامل البطاقة و/أو كذلك حقوق البنك، ويتم تفسيرها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية وللتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي. وعليه، فإن أي مطالبة أو نزاع أو خلاف ينشأ من تطبيق الشروط والأحكام العامة، سيتم رفعه إلى الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية.

23. أحكام عامة:

23.1 تحديث المعلومات الشخصية: تعود المسؤولية على حامل البطاقة وحده في التأكد من صحة وتحديث معلومات الاتصال الشخصية في سجلات البنك باستمرار. على حامل البطاقة إخطار البنك فوراً وخطياً عن أي تغيير يطرأ على المعلومات التي قدمها للبنك، والتي تشمل على سبيل المثال: عمله و/أو عنوانه، معلومات الاتصال... إلخ. وعليه تقديم الوثائق التي تثبت هذا التغيير. سيقوم البنك باستخدام المعلومات المتوفرة لديه لأي تواصل مع حامل البطاقة. يتحمل حامل البطاقة وحده المسؤولية المترتبة على عدم صحة تلك المعلومات أو عدم تحديثها أو التأخر في ذلك.

23.2 تعديل الشروط والأحكام: مع مراعاة ما ورد في الفقرة (21.3) من هذه الشروط والأحكام: يحق للبنك تعديل هذه الشروط وسوف يقوم البنك بإشعار حامل البطاقة من خلال وسيلة اتصال مضمونة بأي تغيير في الشروط والأحكام وذلك خلال فترة لا تقل عن (30) يوماً تقويمياً قبل أن يصبح التعديل نافذاً. باستثناء التغييرات المرتبطة بالاتي:

- تمدد مهلة السماح.
 - تخفيض في الرسوم.
 - تغيير يتعلق بمعلومات حول أي خدمة اختيارية مرتبطة بشروط واحكام البطاقة. وسيتم توفير أحدث الشروط والأحكام على موقع البنك الإلكتروني.
- 23.3 يجوز للبنك العمل بمقتضى أية تعليمات تم إرسالها من قبل حامل البطاقة إلى البنك باستخدام نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية. ويخول حامل البطاقة البنك تسجيل أية تعليمات من هذا القبيل والاحتفاظ بها واستعمالها كدليل أمام المحاكم أو في أية إجراءات قانونية أخرى.
- 23.4 تحويل الحقوق: للبنك الحق المطلق في تحويل كافة حقوقه والتزاماته الناتجة عن هذه الشروط والأحكام وأي تعديل أو مستحقات لها كلها أو بعضها إلى من يشاء دون الحصول على موافقة حامل البطاقة أو إشعاره بذلك. ولا يحق لحامل البطاقة أن يحول حقوقه أو التزاماته المترتبة عليه بموجب هذه الشروط والأحكام وأي تعديل أو مستحقات لها إلى أي جهة أخرى دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

23.5 التنازل: يحق للبنك في أي وقت أن يتنازل عن حقوقه الناشئة عن/ بموجب هذه الشروط والأحكام إلى أي جهة أخرى وذلك دون الحاجة إلى الحصول على إذن من حامل البطاقة أو إشعاره بذلك.

23.6 التقاضي: يحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية في سبيل استيفاء حقوقه المتعلقة بهذه الشروط والأحكام، كما يحق له اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة في سبيل ذلك.

23.7 البطاقة الائتمانية ذات العلامة التجارية المشتركة: إن شروط وأحكام أية اتفاقية مزدوجة الشعار يكون البنك حالياً أو مستقبلاً طرفاً فيها سوف تسود على أحكام هذه الاتفاقية بالقدر الذي يكون مطلوباً لإزالة أي تضارب بين الاتفاقيتين. ولهذا الغرض فإن أي نص مخالف في أية اتفاقية بطاقة مزدوجة الشعار سوف يعتبر تعديلاً لهذه الاتفاقية بموجب المادة (23.2) من الشروط والأحكام الخاصة بالبنك أعلاه.

23.8 المحافظ الرقمية: إن تسجيل/إضافة البطاقة الائتمانية لدى محافظ الدفع الإلكترونية (على سبيل المثال لا الحصر: أبل باي، مدى باي) بمختلف أنواعها يعتبر بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل حامل البطاقة للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال و/ أو أي أكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي عملية؛ ويترتب على ذلك كون حامل البطاقة مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات نشأت من حامل البطاقة نفسه. يتعهد حامل البطاقة بأنه في حال فقدان الجوال و/أو أي أكسسوارات قام بإضافة البطاقة في محافظها الإلكترونية؛ بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف عمليات المحافظ الإلكترونية، ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي عمليات يتم تنفيذها بواسطة محافظ الدفع الإلكترونية قبل تسلم البنك إشعار كتابي أو هاتفي يفيد بفقد أو سرقة الجوال و/أو الأكسسوارات

23.9 لغة الاتفاقية: تحرر هذه الشروط والأحكام باللغة العربية ابتداءً، وفي حال طلب حامل البطاقة نسخة باللغة الإنجليزية فسيتم تزويده بها، وإن وجد اختلاف بين النسخين العربي والإنجليزي فتكون العبرة بالنص العربي.

إقرارات:

- يقر حامل البطاقة أن جميع المعلومات الواردة في هذا الطلب صحيحة، والبنك له الحق في التحقق وتبادل المعلومات مع البنوك الأخرى. ويدرك أن استخدام البطاقة لعمليات الشراء والسحب النقدي أو أي عمليات أخرى سيتم إضافته إلى حساب البطاقة ويقر بأنه سيدفع جميع هذه المبالغ، والرسوم المالية، ورسوم الخدمات والالتزامات الناتجة عن استخدام البطاقة/ البطاقات. يحتفظ البنك بالحق في عدم قبول هذا الطلب على أن يكون عدم قبوله لهذا الطلب

مسيباً وفق ما سلف بيانه أعلاه.

- يقر حامل البطاقة حامل البطاقة بالتزامه بجميع الشروط والأحكام الكامنة وراء هذا التطبيق ويوافق على تزويد البنك بأي معلومات يتطلبها إنشاء و/ أو تدقيق و/ أو إدارة حسابات البطاقات والتسهيلات المتعلقة بها، يفوض حامل البطاقة البنك للحصول على وجمع أي معلومات يراها ضرورية أو في حاجة إليها بخصوص حسابات بطاقته والتسهيلات المتعلقة بها. من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية(سمة)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (GOSI) وشركة علم، أو معلومات من جهات حكومية أخرى / جهات مرخصة والإفصاح ومشاركة (بما في ذلك جمع البيانات) تلك المعلومات إلى الشركات المذكورة أو أي طرف ثالث حسب الاقتضاء. وفقاً للاتفاقية ومدونة القواعد المعتمدة أو لأي وكالة أخرى معتمدة من البنك المركزي السعودي.

- يقر حامل البطاقة بأنه على علم بأنه يحق للبنك قبول طلب الحصول على بطاقة ائتمانية من خلال منصات البنك الرقمية، على سبيل المثال لا الحصر: (البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني للبنك أو شركاؤه، و/أو الحلول الرقمية المعتمدة من طرف ثالث مرخص له). سيتم الموافقة والقبول على جميع الإقرارات على الطلب في حال اخترت التقدم بطلب الحصول على بطاقة ائتمانية من خلال أي من حلول البنك الرقمية.

- يقر حامل البطاقة ويلتزم شخصياً بتحديث بياناته الشخصية المطلوبة من البنك. كما يتعهد بإحضار هويته المحدثة وذلك بمجرد انتهاء صلاحية الهوية الحالية. **ويقر ويتفهم أنه في حالة عدم قيامه بتحديث بياناته فيحق للبنك تجميد حسابه/بطاقته الائتمانية و/أو أي تسهيلات ائتمانية متعلقة به/بها.**

- يقر حامل البطاقة بأن لديه كامل الأهلية الشرعية للدخول في هذه الاتفاقية وأن جميع المعلومات الواردة صحيحة وأنه فهم جميع أحكام وشروط هذه الاتفاقية.

- يقر حامل البطاقة بأنه المالك والمستخدم الوحيد لبطاقة البنك الائتمانية، ويتخذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة من الفقد أو سوء الاستخدام أو السرقة، ويتعهد بعدم إعطاء البطاقة إلى أي شخص آخر.

- يقر حامل البطاقة بمسؤوليته الكاملة أمام البنك والسلطات المختصة عن جميع الأموال التي يودعها شخصياً أو يودعها غيره في حسابه بعلمه أو دون علمه في حال عدم إبلاغه للبنك رسمياً، كما يقر بأن مصادر أمواله ناتجة عن أنشطة مشروعة وأنها سليمة من التزيف.

- إن طلب البطاقة الائتمانية من خلال أي منصة يحددها البنك لذلك (طلب تقديم ورقي، الكترونياً من خلال رابط، جهاز لوحي، أي جهاز رقمي) يعتبر موافقة على الإقرار أعلاه. حامل البطاقة يوافق على ان بعض المنصات لا تحتاج توقيع يدوي من حامل البطاقة. تطبق شروط وأحكام البطاقة الائتمانية المذكورة بالموقع الإلكتروني للبنك والتي يوافق حامل البطاقة على الالتزام بها. يحتفظ البنك بالمعلومات التي يزودها حامل البطاقة في طلب البطاقة الائتمانية.



الإفصاح المبدئي Initial Disclosure

Emirates NBD Credit Cards

بطاقات بنك الإمارات دبي الوطني الائتمانية

| CREDIT CARD INFORMATION | | بيانات بطاقة الائتمان | | | |
|--------------------------------|---|---|-------------------------------------|-------------------|-----------------------------|
| Credit Limit (Saudi Riyals) | Credit limit will appear on the account statement or with the new Credit Card | سيظهر في كشف الحساب أو مع البطاقة الجديدة المرسلة لكم | الحد الائتماني للبطاقة (ريال سعودي) | | |
| Foreign Currency Exchange Fee | Depends on the country of transaction | حسب الدولة | رسوم تحويل العملة الأجنبية | | |
| Minimum Amount Due | 5% of the outstanding limit or SAR 100, whichever is higher | 5% من الحد الائتماني المستحق أو 100 ريال أيهما أكثر | مبلغ الحد الأدنى المستحق | | |
| Settlement Date | As mentioned in the account statement | كما هو موضح في كشف الحساب | تاريخ التسوية | | |
| CREDIT CARD FEES & CHARGES | | رسوم البطاقات الائتمانية | | | |
| Annual Percentage Rate (APR)* | مزيد Mazed | بلاتينيوم Platinum | بلاتينيوم بلس Platinum Plus | إنفinitه Infinite | معدل النسبة السنوي (APR)* |
| | 42.82% | 43.57% | 41.31% | 46.56% | |
| Annual Fee (SAR) | 200 | 300 | Free | 700 | رسوم سنوية (ريال) |
| Monthly Interest Rate | 2.90% | 2.90% | 2.90% | 2.90% | نسبة الفائدة الشهرية |
| Late Payment Fee (SAR) | 100 | 100 | 100 | 100 | غرامة السداد المتأخر (ريال) |
| Cash Advance Fee (SAR) | 75 | 75 | 75 | 75 | رسوم السحب النقدي (ريال) |
| Card Replacement Fee | 50 | 50 | 50 | 50 | رسوم استبدال البطاقة |
| Dispute Fee | 50 | 50 | 50 | 50 | رسوم الاعتراض الخاطئ |
| Credit Shield (Optional) | 0.49% | 0.49% | 0.49% | 0.49% | الدرع الائتماني (اختياري) |
| International Transaction Rate | 2.85% | 2.85% | 2.85% | 2.85% | نسبة العمليات الدولية |
| Installment cancellation fee | 100 | 100 | 100 | 100 | رسوم إلغاء خطة الأقساط |

| MAJOR PROVISIONS OF THE CREDIT CARD AGREEMENT | | أبرز أحكام اتفاقية البطاقة الائتمانية | |
|--|--|---|--|
| Article | المادة أو البند | | |
| Implications of transactions in foreign currency | (4.5) (Refer to schedule of charges) | (4.5) (الاطلاع على جدول الرسوم) | الآثار المترتبة على العمليات المُنفذة بالعملة الأجنبية |
| Implications of paying the minimum amount due | (12.4) | (12.4) | الآثار المترتبة على سداد مبلغ الحد الأدنى للمبلغ المستحق |
| Implications of default | (12.8 & 12.10) | (12.8 & 12.10) | الآثار المترتبة نتيجة التعثر في السداد |
| Consequences of cash advance/cash transfers | Cash advance fees is applied (Refer to schedule of charges) | تطبق رسوم السحب النقدي (الاطلاع على جدول الرسوم) | الآثار المترتبة على السحوبات النقدية \ التحويلات النقدية |
| Account statement errors/disputed transactions | (11) | (11) | العمليات الخاطئة أو المتنازع عليها في كشف الحساب |
| Cash Advance Limit | (8.1) | (8.1) | حد السحب النقدي |

All Charges are subject to Value Added Tax 15%.

*APR Calculated on Credit Limit Amount SAR 30,000 and is inclusive of VAT.

*APR is subject to change depending on the card's credit limit and outstanding balance.

جميع الرسوم خاضعة لضريبة القيمة المضافة 15%.

*معدل النسبة السنوي محسوب على حد ائتماني 30,000 ريال سعودي . شامل لضريبة القيمة المضافة 15%.

*معدل النسبة السنوي قابل للتغيير بناءً على الحد الأعلى للبطاقة وأصل المبلغ المستحق.

- Emirates NBD reserves the right to make changes to the above mentioned prices/fees/charges from time to time. Customers will be notified of such changes by any mode of communication at least 30 days prior to effective date.
- No additional fees will be charged if due amount is paid in full prior to/on the due date.
- Disclaimer: Please note that this initial disclosure has been created to highlight important features and charges related to this product. All customers are required to read the Terms and Conditions and appendices found in the agreement before signing.
- I hereby confirm that I have read, understood and agree with the contents of this disclosure and have received and kept an electronic copy for my record and reference.

- بنك الإمارات دبي الوطني يحتفظ بالحق في إجراء تغييرات على الأسعار والرسوم المذكورة أعلاه من وقت لآخر وسيتم إخطار العملاء بهذه التغييرات قبل ٣٠ يوماً على الأقل من بداية سريان التغيير. لن يتم فرض أي رسوم إضافية إذا تم دفع المبلغ المستحق بالكامل قبل / في تاريخ الاستحقاق.
- تنويه - يرجى ملاحظة أن هذا الإفصاح يوضح بعض وليس كل المميزات والرسوم المتعلقة بهذا المنتج. يطلب من جميع العملاء قراءة وفهم الشروط والأحكام والملحق التي توجد في الاتفاقية قبل التوقيع.
- أقر بأنني قد قرأت وفهمت وأوافق على محتويات هذا الإفصاح. وأقر/أوافق على الحصول والاحتفاظ بنسخة إلكترونية لدي للرجوع إليها في وقت الحاجة.

For further information, please call 800 754 7777

للمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال على الرقم 800 754 7777